موسم الدروس الخصوصية مزدهر.. مكثفة الرياضيات بـ٩٠٠ ألف في أحد المعاهد

مدير التعليم الخاص في «التربية» لـ«الوطن»: القانون لا يمنع المدرس العمل في المعاهد الخاصة

مراد جعفر

قبيل امتحان الثانوية العامة، آلاف الطلاب ربما يلجؤون هذه الأيام إلى جلسات التدريس الخاصة سواء أكان في المنزل أم المعهد، نتيجة لأسباب عدة منها ما تكون شخصية تتعلق باهتمام الأهل وهوس الحصول على العلامات العالية أو أسباب تتعلق بمستوى التدريس بالمدارس الحكومية مؤخراً.

الإشكالية الأكبر تكمن بالعبء المادي الذي يتحمله الأهالي لتأمين تلك الدروس الخصوصية لأبنائهم، وخاصة عندما تعادل ساعة درس الفيزياء بحدها الأدنى نحو ٣٠ ألف ليرة مصروف الخبز شهرياً.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من المعاهد الخاصة «المرخصة وغير المرخصة منها» في الأحياء الشعبية وغيرها من أحياء دمشق تبيّن أن سعر ساعة مادة البكالوريا العلمي يبدأ من ٢٥ ألفاً حتى ٥٠ ألفاً وكذلك للفرع الأدبي، ويختلف الأمر فيما يسمى «مكثفات المواد» أي المراجعة النهائية للمنهاج لتصل تكلفة مكثفة مادة الرياضيات فقط في أحد معاهد دمشق إلى ٩٠٠ ألف ليرة حسبما قاله أحد الطلاب.

طالب ثانوي فرع علمي يقول لـ«الوطن»: إنه انقطع عن المدرسة منذ بداية الفصل الدراسي الثاني للحصول على مستوى تدريس جيد بسبب عدم وجود أساتذة لبعض المواد المهمة في مدرسته، مشيراً إلى أن مدرسة العلوم التي تأتي إلى المنزل تحصل على ٤٠ ألفاً عن كل ساعة، فيما يحصل مدرس الفيزياء على ٥٠ ألفاً ومكثفة الرياضيات بـ٣٠ ألف ليرة.

«التربية» تشرف على المعاهد

مدير التعليم الخاص في وزارة التربية راغب الجدي كشف لـ«الوطن» أن هذه هي المرة الأولى التي تشرف فيها وزارة التربية على عمل المعاهد الخاصة المرخصة، موضحاً أنها ارتأت هذا العام أن يكون هناك ضبط لعمل هذه المعاهد وفق أجور تعليمية محددة حتى لا تتجاوز الأقساط التعليمية الممنوحة لأصحاب المدارس التعليمية الخاصة، مضيفاً: «هي ليست مدرسة وإنما تؤدي خدمة تربوية هدفها الترميم أو سد فجوات تعليمية لدى أبنائنا الطلاب».

وأضاف الجدي: إنه سابقاً كانت وزارة التربية لا تتدخل بأقساط هذه المعاهد، ولكن نظراً لارتفاع أجورها، تم هذا العام تنسيق الدورات التعليمية بين مركز المدينة ومركز المحافظة، وتتراوح الأجور بين مليون ونصف إلى مليونين للفرع العلمي ومليون و٣٠٠ ألف إلى مليون و٧٠٠ ألف للفرع الأدبي، وأيضاً تم تحديد أجور الصف التاسع بين ٧٠٠ ألف إلى مليون، وذلك مابين الريف والمدينة تحقيقاً للعدالة.

وفي هذا السياق بيّن الجدي أن «وزارة التربية لديها دورات تعليمية شبه مجانية مستمرة طوال العام بالتعاون مع نقابة المعلمين واتحاد شبيبة الثورة بأجور زهيدة جداً لمن يرغب باتباعها لترميم الفجوة التعليمية».

> هذا العام لأول مرة تشرف الوزارة على عمل المعاهد الخاصة وتحدد أقساطها

وأكد مدير التعليم الخاص أن جميع المعاهد تخضع لوزارة التربية وفقاً للتعليمات الناظمة لعملها وأي مخالفة بأي عمل لهذه المعاهد تستوجب الإحالة لفرض عقوبة مقابل الضرر.

المعاهد غير المرخصة

وفيما يتعلّق بالمعاهد غير المرخصة، قال الجدي: لا تعمل هذه المعاهد وفق سياسة وزارة التربية، بالتالي هي مخالفة للمرسوم ٥٥ عام ٢٠٠٤ وتعليماته التنفيذية الناظمة لعمل المعاهد الخاصة وبالتالي تغلق عن طريق لجان الضابطة العدلية في المحافظة وتستوفى العقوبة المالية لصلحة الخزينة العامة.

وحول مستوى التدريس وأداء المدرسين، أكد الجدي أن وزارة التربية مستمرة ببرنامج التنمية المهنية للمدرسين عن طريق دورات تدريبية بالتعاون مع مديرية الإعداد والتأهيل والتدريب التربوي في جميع المحافظات سواء عن طريق تطوير المناهج أم التعلّم النشط وهو أفضل الطرائق التعليمية المتبعة في العديد من دول العالم لتنويع أساليب الطرائق التدريسية للمعلم.

وأضاف: لا شك أن هناك عزوفاً من بعض المدرسين نتيجة تدني الأجور وهذا ليس فقط في وزارة التربية وإنما هو واقع قطاع العمل الحكومي بشكل عام، لكن نحن في وزارة التربية نستطيع أن نقول إننا حققنا جزءاً من الإنصاف بوضع تعويض طبيعة عمل ٤٠ مائة للمعلم داخل غرفة الصف، إضافة إلى أنه يتم العمل على الحوافز في المستقبل.

وحول ميل المدرس للقطاع الخاص، بيّن الجدي أن «القانون لا يمنع المدرس أن يعمل بالمدارس الخاصة أو المعاهد، ولكن يجب أن يحصل على الموافقة من الجهة المعين بها موضحاً أنه ليس مبرراً لترك مهنة التدريس.

واعتبر الجدي أن بعض الأهالي اليوم يتجهون نحو التعليم الخاص كحالة من التقليد الاجتماعي نتيجة الثقافة المجتمعية حول هالة الشهادة التعليمية وبوابة الجامعة.

وكشف مدير التعليم الخاص عن تحديثات مهمة جداً في الأنظمة والقوانين التعليمية في الأيام القادمة ومنها تسهيلات لعمل المدرسين في المدارس الخاصة.

إعفاء مبقرة فديو من التقنين الكهربائي

اللاذقية- عبير محمود

كشف عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة في محافظة اللاذقية بديع كراوي أن الخطة الإنتاجية للعام الحالي فيما يخص الإنتاج الحيواني بلغت نسبة جيدة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأوضح كراوي أنه منذ بداية شهر كانون الثاني الماضي حتى نهاية شهر آذار الفائت، بلغ إنتاج الحليب في المبقرة ٣٤١,٠١ طناً من المخطط ٤٧٥,٢٩ طناً بنسبة ٧٢ بالمئة، وإنتاج اللحم ١٧ طناً من الإنتاج المخطط ٢٠,٤٥ طناً بنسبة ٧٥ بالمئة، أما إنتاج المواليد فقد بلغ ٦٢ مولوداً من المخطط ٧٤ مولوداً بنسبة ٨٤ بالمئة.

وفيما يخص تصنيع المنتجات، بين كراوي أنه ضمن إنتاج معامل الألبان يقوم المعمل بتصنيع إنتاج المبقرة اليومي من الحليب إلى منتجات مختلفة «ألبان ولبنة وجبنة بيضاء وقشقوان ومشللة وقريشة».

وأضاف: كما بلغت كمية الحليب المصنعة إلى منتجات مختلفة «لبن ولبنة وجبنة مبسترة وقريشة» في معمل ألبان فديو كمية مقدارها ٧٣,٦٧ طن حليب خام خلال الفترة المذكورة، وإنتاج ١٧٥٢٧ علبة لبن، ٦٠٨٦ كيلو لبنة، ١٠٣٣,٥ كيلو الرعاية في الحظائر «إعادة تأهيل حواجز وأسقف بعض الحظائر- خزان ماء سعة ٣٠ متراً مكعباً – تزفيت بعض الطرق» وتم التعاقد من قبل المؤسسة العامة للمباقر على تنفيذ بعضها خلال هذا العام.

مركز وكبسول، منوهاً بأنه في مجال الصحة الحيوانية تم تنفيذ كامل خطة التحصينات المعممة واتخاذ جميع الإجراءات الصحية اللازمة للحفاظ على صحة وحيوية القطيع، إضافة إلى تنفيذ مغطس لمعالجات حالات العرج في قطيع الأبقار الحلوب.

وبيّن كراوي أن الطاقة الفعلية المنفذة بالمبقرة ٥٤٦ قطيع كلياً، منها ٢٧١ بقرة، ٢٧٥ قطيعاً ناميا، على حين أن الطاقة الاستيعابية ٤٠٠ بقرة، ٦٥٠ قطيعاً نام، وإنتاجية معدل الأعلاف ٥ أطنان/ سا، والألبان والأجبان ٥ أطنان باليوم الواحد.

وعن الصعوبات في العمل، ذكر كراوي أن هناك عدة معوقات، أهمها عدم إعفاء المبقرة والأراضي الزراعية التابعة لها من التقنين الكهربائي، وقلة الأعلاف والمحروقات وارتفاع أسعارها، وتذبذب وارتفاع أسعار المواد الأولية ما يسبب تغير التكاليف بشكل مستمر، إضافة إلى ارتفاع تكاليف عمليات الصيانة وقطع الغيار بشكل دائم، ونقص اليد العاملة «وخاصة الذكور» والكوادر الفنية المدربة، مع الإشارة إلى أن عدد العاملين بالمنشأة ٩٢ عاملاً.

ولفت كراوي إلى أن الخطة الاستثمارية لمبقرة فديو، تتضمن رصد عدة مشاريع من قبل المؤسسة العامة لتحسين ظروف

محافظ القنيطرة: معاناة الأهالي من تدني جودة الرغيف والورشات باشرت أعمال الصيانة

مخبز حضر الاحتياطي بالخدمة خلال ١٠ أيام

القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران وجود معاناة حقيقية بما يخص تأمين رغيف الخبز في بلدة حضر وذلك بسبب تدني جودة رغيف الخبز المنتج في البلدة، مبيناً أنه تم التواصل مع وزير التجارة الداخلية للوقوف على واقع الرغيف المنتج وتحسينه ومعالجة الأعطال التي أدت إلى تدني جودة الرغيف، حيث تم إرسال ورشات كاملة من فرع المخابز بريف دمشق التي تتبع لها أفران القنيطرة للوقوف على الواقع الفعلي للفرن الذي أقلع عام ٢٠١٧ بطاقة إنتاجية وجودة ونوعية جيدة، لكن انخفضت الطاقة الإنتاجية نتيجة تدني جودة الخبز المنتج.

وأوضح جمران أن الورشات الفنية ستقوم بإصلاح بيت النار كاملاً وكذلك إصلاح المولدة والسيور الداخلة على بيت النار، إضافة إلى الحراقات العلوية والسفلية وكذلك صيانة المخبز بشكل كامل إنشائياً.

وأكد أن البرنامج الزمني لإنجاز العمل خلال ١٠ أيام كحد أقصى، وتأمين المستلزمات والتجهيزات التي تساهم في تحسين نوعية الخبز المقدم للمواطنين وتأمينه بجودة عالية لأهالي بلدة حضر والقرى التي تستجر المادة منه.

من جهته أشار مدير فرع مخابز ريف دمشق علي محمد إلى أنه تم إرسال ورشة فنية مع التجهيزات والمستلزمات المطلوبة لإعادة إعمار بيت النار وتجهيزه بالكامل بما يلائم رغيف الخبز وفق المواصفات المحددة من المؤسسة، إضافة إلى متابعة الخط فنياً، علماً أن الورشات الفنية في فرع مخابز الريف قامت منذ نحو شهر باستبدال عدة تجهيزات (مكنات) أساسية في الخط (قطاعة – فتاحة) الذي أصبح في جهوزية كاملة، ويتبقى فقط بيت النار وهو السبب في مشكلة تدني رغيف الخبز، واعداً أنه وخلال أيام قليلة سيكون المخبز بالخدمة وجاهزاً للإقلاع، وسيكون هناك لقاء آخر في بلدة حضر وعلى أرض الواقع وسيلحظ الأهالي أن الوضع سيكون قد تغير ١٨٠ درجة للأفضل ورغيف الخبز المنتج سيكون بمواصفات فنية ممتازة.

ولفت مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة حمدي العلي إلى أن المخصصات اليومية لمخابز المحافظة والبالغ عددها ٩ «٢ قطاع عام و٧ خاصة» من الدقيق التمويني ٤٣ طناً، حيث تنتج ما يقارب ٤٥ ألف ربطة يومياً وتوزع على كل القرى والبلدات على أرض المحافظة عن طريق معتمدين وعبر البطاقة الذكية «٢٠٩ معتمدين» وبالتنسيق مع الوحدات الإدارية.

صيانة أعداد من آبار المياه بالمحافظة

مدير مياه الحسكة لـ«الوطن»: لا جديد يبشّر بانفراجات تجاه محطة «علوك»

الحسكة - دحام السلطان

تواصل الورشات الفنية العاملة في مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بالحسكة، صيانة آبار مياه الشرب والتجهيزات التقنية والميكانيكية المرتبطة بها في مناطق متفرّقة من مدن ومناطق وأرياف محافظة الحسكة، في ظل تفاقم مشكلة مياه الشرب وزيادة الطلب عليها خلال هذه الفترة من السنة مع قرب حلول موعد فصل الصيف الشديد الحرارة في معظم مناطق المحافظة، ووسط غياب شبه كامل للمياه السطحية في مجاري الأنهار والوديان في الحسكة.

وأوضح مدير عام مياه الشرب والصرف الصحي بالحسكة محمد محمود عثمان أن الورشات الفنية العاملة في المؤسسة بالتعاون مع منظمة «العمل ضد الجوع»، قامت خلال الفترة الماضية بصيانة وإعادة تأهيل أعداد من آبار مياه الشرب في مناطق متفرقة من المحافظة، إضافة إلى صيانة المضخات العمودية الغاطسة فيها بعد إجراء عمليات الصيانات اللازمة لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عثمان أنه تم إصلاح وصيانة ثلاث آبار في محطة مياه بلقيس بريف القامشلي الجنوبي، ووضعها في الخدمة، والتي تصل استطاعتها إلى ٧٥ حصاناً، بعد إصلاح الكسور على خطوط جر مياهها الرئيسية التي بدورها تقوم بتغذية ٢٠ قرية في ريف المنطقة المذكورة، وبذلك تعمل المحطة بكامل طاقتها الإنتاجية لمياه الشرب، بعد أن أصبحت في الخدمة بشكل كامل.

وأشار عثمان إلى أنه تم تشغيل ثلاث آبار في وحدة مياه بلدة الدرباسية «شمال غرب الحسكة» وهي آبار تل أبيول ومحطة الكهرباء والحديقة باستطاعة ٧٥ حصاناً، إضافة إلى صيانة قرية حليوة وإعادة الخدمة إليها، لتقوم بدورها بتخديم نحو ٣٥ ألف نسمة بمياه الشرب، من أصل ١٥ بئراً «ملاك حجم عمل وحدة المياه»، كما تمت صيانة وإعادة تأهيل ثلاث آبار بوحدة مياه مدينة القامشلي، منوهاً إلى أن المؤسسة تسلّمت مؤخراً الدفعة العاشرة من مادة المازوت الخاصة بمحطات تحلية مياه الشرب المتوضّعة وسط أحياء وسط مدينة الحسكة، والمقدّمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة «يونيسيف»، حيث تم توزيعها مباشرة على المحطات المستثمرة ضمن الأحياء المشار إليها «وسط مدينة الحسكة».

في السياق أكد مدير عام مؤسسة المياه، أنه لا جديد يبشّر بانفراجات تجاه محطة «علوك»، المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها، حيث لا تزال المشكلة مزمنة ومستمرة فيها للشهر الثامن على التوالي، ولا يزال أكثر من مليون إنسان في مدينة الحسكة بلا ماء.

وأوضح أن الأزمة الكارثية التي تعيشها مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، جعلت منها مدينة منكوبة اليوم نتيجة لانقطاع مياه الشرب عنها في محطة «علوك» المحتلّة من النظام التركي، للمرة التاسعة والثلاثين منذ احتلاله للمحطة في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، وباتت المشكلة ذاتها التي أصبحت قضية رأي عام تراوح في مكانها، ومن دون ظهور حلول أو انفراجات قد تلوح بالأفق، أمام صمت وتخاذل المجتمع الدولي ومؤسساته الأممية بأكملها تجاه ممارسات المحتل التركي والميليشيات المرتهنة له، الذي اكتفى بأن وقف صامتاً ومتفرجاً أمام جريمة قطع المياه عن المدنيين السوريين في محافظة الحسكة السورية.

وأضاف: الأمر الذي دفع الأهالي لمواصلة استخدام الآبار المنزلية السطحية «غير الصالحة للشرب» التي يقومون بحفرها أمام منازلهم مجبرين على ذلك رغم كلف حفرها المرتفعة جداً ولا تتناسب مع حجم دخولهم إطلاقاً.

وأكد أن المؤسسة لا سلطة لها على أسعار صهاريج المياه المرتفعة الثمن، التي تقوم بجلب مياه الشرب من غير مناهل المياه الرسمية التابعة للمؤسسة التي توقف عملها بتوقف محطة «علوك» عن العمل.

وأوضح أن الحلول النهائية تكمن عند مساعي الإدارة الحكومية بالمحافظة، وفي ظل الجهود التي يبذلها الأصدقاء الروس ومنظمة الطفولة والأمومة «يونيسيف» بإزالة التعديات التي تقع على محاور خطوط نقل المياه عبر الأراضي التي تقع تحت سطوة الاحتلال التركي، حيث يتم تشغيل الآبار في المحطة التي يصل عددها إلى ٣٤ بئراً، التي من الممكن أن تضع حداً للمشكلة وتنهيها بشكل جذري لعودة محطة «علوك» إلى عهدة المؤسسة لمتابعة عملها الاعتيادي وإجراء الصيانات الفنية اللازمة لها من خلال جهوزية طاقم عمل المؤسسة الفني المتأهب لدخول المحطة حين الطلب، والذي بدوره لم يدخلها للصيانة منذ نهاية شهر آب الماضي وعلى مدار ثلاثة أيام.